Document: EB 2008/95/R.6
Agenda: 5
Date: 29 December 2008
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها غير الرسمية ودورتها الرابعة والخمسين

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون

روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Luciano Lavizzari
مدير مكتب التقييم
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيات الواردة في الفقرة 20 من تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها غير الرسمية ودورتها الرابعة والخمسين.

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها غير الرسمية ودورتها الرابعة والخمسين

1- يشمل هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها الرابعة والخمسين التي عقدت في 12 ديسمبر/كانون الأول 2008، وخلال الحلقة الدراسية غير الرسمية التي كرست بأكملها لبحث دليل التقييم الجديد لمكتب التقييم والتي عقدت في 5 ديسمبر/كانون الأول 2008.

2- وتضمن جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين ستة بنود، هي: (أ) تقييم البرنامج القطري لإثيوبيا؛ (ب) جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2009؛ (ج) استعراض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق وتعليقات مكتب التقييم عليه؛ (د) مسائل أخرى.

3- وحضر الاجتماع جميع أعضاء اللجنة (بلجيكا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، ونيجيريا، والسويد، وسويسرا) باستثناء مالي، وقد تولت إندونيسيا رئاسة الدورة. وحضر الدورة مراقبون من البرازيل، والكاميرون، وكندا، ومصر، وإثيوبيا، وفنلندا، وهولندا، وإسبانيا، والولايات المتحدة. ورحبت اللجنة بالسيد Kokeb Misrak، منسق شعبة المؤسسات المالية والإنمائية الدولية في دائرة التعاون المتعدد الأطراف التابعة لوزارة المالية والتنمية الاقتصادية في حكومة إثيوبيا، الذي حضر ليشارك في المناقشات بشأن تقييم البرنامج القطري لإثيوبيا. وانضم إلى اللجنة مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج، ومدير مكتب التقييم، ومدير شعبة التخطيط الاستراتيجي والميزانية، وسكرتير الصندوق، ومدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية، وآخرون.

4- **تقييم البرنامج القطري لإثيوبيا.** أثنت اللجنة على الجودة الفائقة التي تميز بها التقييم الذي أجراه مكتب التقييم، ووأعربت عن اتفاقها بشكل عام مع استنتاجاته وتوصياته. وأشارت على وجه الخصوص النتائج الجيدة على صعيد الاستدامة والابتكارات التي تعمل عمليات الصندوق على ترويجها. كما شددت على أهمية تعزيز مشاركة الصندوق في الأنشطة غير الإقراضية، مثل الشراكات وحوار السياسات وإدارة المعرفة، التي تعدّ من القضايا البالغة الأهمية لتكرار الابتكارات الناجحة المناصرة للفقراء وتوسيع نطاقها.

5- وأبدى ممثلو حكومة إثيوبيا ارتياحهم التام للتقييم. وأثنوا على الطابع التشاركي لعملية التقييم، وأعربوا عن تقديرهم لنتائجه وتوصياته، وهو ما سيسهم في تعزيز التعاون بين الصندوق وحكومة إثيوبيا في المستقبل.

6- وفيما يخص النتائج المتعلقة بالاستدامة، أوضح مكتب التقييم أنّ النتائج الإجمالية كانت مرضية بوجه عام، غير أنّ عدداً من العمليات حصل على تقدير "مرض بدرجة متوسطة" ولم يتمكن من الحصول على تقدير "مرض" أو مرض للغاية". وتعتبر توقعات الاستدامة مشجعةً بوجه عام، ويعزى ذلك جزئياً إلى أنّ الحكومة تولي أولوية كبيرة للقطاعين الزراعي والريفي، فهي تخصص، على سبيل المثال، نحو 17 في المائة من ميزانيتها السنوية لهذين القطاعين، وهي نسبة أعلى بكثير من المبالغ التي تخصصها البلدان الأفريقية الأخرى وأعلى من النسبة المستهدفة البالغة 10 في المائة التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي (في مؤتمر قمة مابوتو في عام 2003) كي تخصصها البلدان الأفريقية لهذا القطاع. كما ترتكز المشروعات والبرامج التي يمولها الصندوق إلى مؤسسات قائمة، وهو أمر هام لضمان استدامة منافعها.

7- ولاحظت اللجنة أنّ منح الصندوق، ولا سيما تلك المقدمة للأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية الأنشطة في أفريقيا الشرقية والجنوبية، لا ترتبط بصورة جيدة بعملياته الممولة بقروض في إثيوبيا. واقترحت تكريس مزيد من الجهود لهذه المسألة في المستقبل، حتى يتسنى استخدام المنح أيضاً لاختبار تقنيات ونهج جديدة للحد من الفقر الريفي ومن ثم تكرارها وتطويرها من خلال الأنشطة الممولة بقروض.

8- وفيما يخص الحضور القطري، شددت اللجنة على توصية تقييم البرنامج القطري بتخصيص المزيد من الموارد لهذا الغرض، ولا سيما بالنظر إلى حجم البلد وإلى حضور الصندوق الكبير فيه من حيث عدد عملياته وحجم موارده المستثمرة.

9- وقد تم توجيه انتباه اللجنة إلى النتائج التي توصل إليها التقييم بشأن التمويل الريفي، خاصةً بالنظر إلى أن أرقام التضخم كانت في الآونة الأخيرة أعلى من أسعار الفائدة. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى أن مكتب التقييم سيقوم بإجراء تقييم مرحلي لمشروع التمويل الريفي الذي يجريه الصندوق في البلد في عام 2009، وطلبت بأن تعالَج هذه المسألة بصورة مفصلة لتحديد النهج المناسبة لضمان النهوض بالخدمات المالية الريفية المربحة.

10- وإقراراً من اللجنة بأهمية الموضوع، فقد ناقشت التحديات التي يواجهها الصندوق في المشاركة في تعزيز إدارة المستدامة للأراضي في إثيوبيا، نظراً لخبرته المحدودة في هذا المجال. وقد حثت اللجنة الصندوقَ على بحث سبل التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، التي قد تستطيع أن تقدم له الخبرة التقنية في هذا المجال.

11- **جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2009**. ناقشت اللجنة، حسب العادة واستناداً إلى اقتراح من مكتب التقييم، بنود جدول الأعمال المؤقت لدوراتها الأربعة المقررة في عام 2009 وأقرتها. وإضافةً إلى ذلك، طلبت اللجنة تحديد موعد لدورة رسمية إضافية مطلع العام المقبل، تكرس تماماً لمناقشة تعيين مدير مكتب التقييم وتجديد عقده. وفيما يلي موجز للقرارات التي اتخذتها اللجنة بشأن جدول أعمالها المؤقت لعام 2009:

الدورة الخامسة والخمسون: أبريل/نيسان 2009

(أ) إجراءات تعيين مدير مكتب التقييم وتجديد عقده

الدورة السادسة والخمسون: أبريل/نيسان 2009

(أ) تقييم البرنامج القطري لنيجيريا
(ب) التقييم المرحلي لمشروع الأمن الغذائي في المرتفعات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
(ج) معلومات محدثة بشأن سياسة التمويل الريفي وتعليقات مكتب التقييم عليها
(د) الاستراتيجية المتعلقة بالسكان الأصليين وتعليقات مكتب التقييم عليها

الدورة السابعة والخمسون: سبتمبر/أيلول 2009

(أ) تقييم البرنامج القطري لموزامبيق

(ب) استعراض أولي لبرنامج العمل الجاري لمكتب التقييم لفترة الثلاث سنوات (2010–2012) وقضايا الموارد فيه للعام 2010

(ج) تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة، وتعليقات مكتب التقييم عليه

(د) تقييم الإنجاز لمشروع التنمية الريفية في المحافظات الشمالية الشرقية في الأرجنتين

الدورة الثامنة والخمسون: أكتوبر/تشرين الأول 2009

(أ) برنامج العمل الجاري لمكتب التقييم لفترة الثلاث سنوات (2010–2012) وميزانيته لعام 2010

(ب) التقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق

الدورة التاسعة والخمسون: ديسمبر/كانون الأول 2009

(ج) التقييم المؤسسي لقدرة الصندوق على تشجيع الابتكارات المناصرة للفقراء والقابلة للتكرار

(د) تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وتعليقات مكتب التقييم عليه

(ه) تقييم الإنجاز لمشروع تخفيف وطأة الفقر في جبال كينلينغ في الصين

12- وإلى جانب الدورات الرسمية الخمس المذكورة، قررت اللجنة عقد دورتين غير رسميتين إضافيتين قبل انعقاد المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2009، وذلك لمناقشة إجراءات تعيين مدير مكتب التقييم وتجديد عقده. كما قررت عقد دورة (أو دورات) إضافية خلال السنة لمناقشة استعراض الأقران الخارجيين لمكتب التقييم، وللنظر على وجه التحديد في وثيقة النهج ومسودة التقرير النهائي للاستعراض.

13- واتفقت اللجنة، فيما يتعلق بزيارتها الميدانية السنوية، على أن تزور بلداً أفريقياً له علاقة بالتقييم المشترك الذي يجريه مكتب التقييم في الصندوق وإدارة تقييم العمليات التابعة لمصرف التنمية الأفريقي للزراعة والتنمية الريفية في أفريقيا. وفي إطار التقييم المشترك، سيجري تنظيم حلقتي عمل على المستوى الوزاري لمناقشة النتائج الرئيسية والدروس المستفادة من هذا التقييم، على أن تعقد إحداهما في أفريقيا الغربية والوسطى بينما تعقد الأخرى في أفريقيا الشرقية والجنوبية. ويمكن تنظيم زيارات ميدانية للمشروعات التي يمولها الصندوق في كل بلد من البلدان المختارة لحلقات العمل. وأيدت اللجنة إجراء الزيارة برفقة اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية التابعة للمصرف. غير أنه تم التشديد على أنّ الهدف الرئيسي للزيارة الميدانية هو تقييم عمليات الصندوق، وأنّ إمكانية عقد حلقة عمل مشتركة مع مصرف التنمية الأفريقي تمثل ميزة إضافية. وفي الختام، طلبت اللجنة من مكتب التقييم أن يقدم اقتراحين بشأن البلدان الت ستختار لاستضافة حلقتي العمل المقررتين.

14- ومع إقرار اللجنة بما يترتب على ذلك من تكاليف محتملة (فيما يخص الترجمة الفورية، وسفر أعضاء المجلس التنفيذي غير المقيمين إلى روما، وغير ذلك)، فقد قررت أنها تود عقد دوراتها من عام 2009 فصاعداً قبل أسبوعين على الأقل من اجتماعات المجلس. وسيتيح ذلك إعطاء مهلة كافية لأعضاء المجلس لاستعراض تقرير رئيس لجنة التقييم، من جملة أمور أخرى. وسيحدد مكتب التقييم التواريخ

النهائية لدورات اللجنة في عام 2009 بعد مراجعة جداول أعمال الاجتماعات التي تعقدها وكالات الامم المتحدة الثلاث الموجودة في روما.

15- **تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق وتعليقات مكتب التقييم عليه.** أثنت اللجنة على الإدارة للجودة التي اتسم بها تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لهذا العام، ولا سيما لاحتوائه على تقرير عن أداء الحافظة قائم بذاته. ويسمح ذلك للإدارة بتبسيط عملية تقديم التقارير إلى الهيئات الرئاسية بشأن قضايا الفعالية الإنمائية، كما يسهم في خفض تكاليف المعاملات لكل من لجنة التقييم والمجلس التنفيذي.

16- وأعربت اللجنة عن تقديرها لتعليقات مكتب التقييم على التقرير واتفاقها معها. وشددت اللجنة، بوجه خاص، على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لتحليل الأسباب المباشرة للأداء (وتحديداً عامل "السبب" الذي شدد عليه مكتب التقييم)، وعلى ضرورة فصل الاستنتاجات عن االتوصيات فصلاً واضحاً في التقارير المقبلة عن الفعالية الإنمائية للصندوق. كما ناقشت إمكانية تأجيل عرض الوثيقة على المجلس من دورة ديسمبر/كانون الأول إلى دورته في أبريل/نيسان، لأن ذلك سيتيح للإدارة إجراء تحليل أوسع (يبحث عامل "السبب") في التقرير. كما أعربت اللجنة عن سرورها لملاحظة قدر محدود من التباين بين النتائج والقضايا الواردة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق والتقرير السنوي لنتائج وأثر عمليات الصندوق الذي يعده مكتب التقييم.

17- وافقت إدارة الصندوق على ضرورة التطرق أكثر لعامل "السبب"، وشددت على أهمية فهم التفاعل بين المتغيرات التي يمكن أن يؤثر فيها الصندوق أو غيره من الشركاء، إضافةً إلى العوامل الخارجية (مثل أسعار الأغذية، والأنماط المناخية، وغيرها). واقترحت اللجنة إجراء المزيد من التحليل للمشروعات المعرضة للخطر، بهدف التعلم من هذه العمليات من أجل المضي قدماً.

18- **مسائل أخرى.** نظرت اللجنة في أربعة مواضيع تحت هذا البند من جدول الأعمال: (1) معلومات مستكملة عن استعراض الأقران الخارجيين لمكتب التقييم؛ (2) طلب شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية بإعفائها من إجراء تقييم مرحلي لمشروع تنمية مجتمعات المراعي في إثيوبيا؛ (3) إجراءات تعيين مدير مكتب التقييم وتجديد عقده؛ (4) توقيت إرسال محاضر جلسات لجنة التقييم.

19- قدم مدير مكتب التقييم معلومات محدثة عن استعراض الأقران الخارجيين لمكتب التقييم عقب مشاركته في الاجتماع الأخير لفريق التعاون في مجال التقييم في نوفمبر/تشرين الثاني. وأفاد مدير مكتب التقييم بأنّ الفريق وافق على إجراء استعراض الأقران الخارجيين لمكتب التقييم في عام 2009، وأشار إلى أنّ العملية ستشمل مشاركة أقران من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومن منظمة الأمم المتحدة. ويعكف الفريق حالياً على تطوير وثيقة نهج لاستعراض الأقران الخارجيين لمكتب التقييم، وستجري مناقشتها مع لجنة التقييم في العام المقبل.

20- وفي شأن آخر، أبدت اللجنة ارتياحها لأن تقييم البرنامج القطري لإثيوبيا الذي أجري مؤخراً يوفر تقييماً مفصلاً لمشروع تنمية مجتمعات المراعي ويمنحه تقديراً مرضياً. وعلى هذا الأساس، واستناداً إلى التفسيرات الأخرى التي قدمتها شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية، خلصت اللجنة إلى أن التقييم المرحلي المطلوب إجراؤه لهذا المشروع، قد شمله تقييم البرنامج القطري الحالي بالفعل. ولذا، توصي اللجنة المجلس التنفيذي بمنح الإعفاء للشعبة والسماح لها بالمضي قدماً في تصميم المرحلة الثانية من المشروع.

21- وفيما يتعلق بإجراءات اختيار رئيس مكتب التقييم في الصندوق وتعيينه وإعادة تعيينه وتنحيته، فقد عقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات غير الرسمية والمناقشات إلكترونية ووافقت على مسودة أولية قدمت فيما بعد لإدارة الصندوق ومكتب التقييم للحصول على ما لديهما من تعليقات وملاحظات بشأنها. واستناداً إلى الملاحظات الواردة من مكتب التقييم، أحالت اللجنة المسودة إلى أحد اجتماعاتها الرسمية، وطرحتها للمناقشة، وتلقت تعليقات أولية من الإدارة عليها وقررت أنها لن تتمكن من عرض اقتراحها على المجلس التنفيذي إلا في أبريل/نيسان 2009 وليس في دورته في ديسمبر/كانون الأول 2008 كما كان مقرراً أصلاً. ومع ذلك، وافقت اللجنة أيضاً على أن يقدم رئيسها معلومات محدثة مقتضبة إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2008 عن العملية التي اتبعت حتى الآن لوضع مسودة مناسبة لينظر فيها المجلس. وعلى صعيد آخر، حثت اللجنة الصندوق (الإدارة والمستشار القانوني العام) على تقديم تعليقات خطية في أقرب وقت ممكن لتمكينها من إجراء مزيد من المناقشات بشأن المسودة الأولية.

22- وأخيرا، تقرر أن يقوم مكتب التقييم بالتشاور مع مكتب سكرتير الصندوق، بإصدار مسودة المحاضر وإرسالها للحصول على موافقة جميع المشاركين في غضون ثلاثين يوماً من كل دورة من دورات لجنة التقييم.

23- **الحلقة الدراسية غير الرسمية.** عقدت لجنة التقييم حلقة دراسية غير رسمية في 5 ديسمبر/كانون الأول 2008 كرست بالكامل لمناقشة دليل التقييم الجديد لمكتب التقييم. ويحتوي الدليل الجديد على عمليات المكتب ومنهجيته المعززة في تقييم المشروعات والبرامج القطرية، كما يتضمن الأسس المنهجية الرئيسية التي ستُطبق تطبيقاً صارماً على جميع أنواع التقييمات التي يجريها في المستقبل.

24- وقد حضر هذه الحلقة الدراسية جميع أعضاء اللجنة (الهند، وألمانيا، وإندونيسيا، ونيجيريا، والسويد، وسويسرا، وإندونيسيا) باستثناء بلجيكا[1] ومالي والمكسيك. كما حضرها مراقبون من مصر، وفنلندا، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة.

25- وقد شارك في الدورة البروفيسور Robert Picciotto، المدير العام السابق لدائرة التقييم المستقل للعمليات في البنك الدولي؛ والسيد Hans Lundgren، سكرتير شبكة التقييم الإنمائي لدى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكان البروفسور Picciotto رئيساً والسيد Lundgren عضواً من بين سبعة أعضاء في فريق خبراء دوليين من كبار المستشارين المستقلين شكله مكتب التقييم لتقديم التوجيات والمدخلات طوال العملية التي أفضت إلى إصدار دليل التقييم الجديد. كما انضم إلى اللجنة مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج، ومدير مكتب التقييم وغيرهما من موظفي الصندوق.

26- وأبدى البروفسور Picciotto والسيد Lundgren كلاهما ارتياحاً كبيراً تجاه الوثيقة، من حيث عملية إعدادها ومحتوياتها، وشددا على جدواها في تعزيز جودة عمل مكتب التقييم وفعاليته، وهو أمر بالغ الأهمية لزيادة مواءمة وظيفة التقييم المستقل في الصندوق مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة. وأشار البروفسور Picciotto إلى أنّ الصندوق يستحق الثناء بشكل خاص، إذ ليس لدي أي منظمة من

[1] قدمت بلجيكا تعليقاتها غيابياً، وقام رئيس اللجنة بنقلها إلى الأعضاء.

المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى دليل شامل وجيد التنظيم كالذي أصدره مكتب التقييم في الصندوق.

27- وأثنت لجنة التقييم على دليل التقييم الجديد لمكتب التقييم، واعتبرت أن يمثل أحدث ما توصلت إليه المنظمات الإنمائية الدولية، ونصحت المكتب بأن يولي الاهتمام الواجب لبدء تطبيقه ونشره، وهو ما يتطلب ترجمته إلى اللغات الرسمية في الصندوق، وتقديم تدريب بشأنه للموظفين والمستشارين في مكتب التقييم ودائرة إدارة البرامج، ولغيرهم. وعلاوة على ذلك، شددت اللجنة على أهمية الإبقاء على المرونة في عمليات التقييم وأساليبه، ليتسنى اتباع النهج الأنجع تبعاً للسياق القطري وللظروف الخاصة بكل تقييم من التقييمات.

28- وأخيرا، أثنى مساعد الرئيس لدائرة إدارة البرامج على مكتب التقييم للجودة العالية التي يتسم بها الدليل، وللعملية التشاورية المتبعة في إعداده.